تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق منظور التمويل الإسلامي -دراسة حالة مصرف السلام الجزائر.

كلاش مريم
بهلول نورالدين

المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر 2020 المجلد– 8 العدد. 01
الصفحات 013 الى 028

E-ISSN 2676-2218
P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:
****
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583
****

للاستشهاد بهذا المقال

كلاش م.، بهلول ن، (2020)، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق منظور التمويل الإسلامي -دراسة حالة مصرف السلام الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8. العدد 01، 013-028.

المنارة للاستشارات

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق منظور التمويل الإسلامي - دراسة حالة مصرف السلام الجزائر

The financing of small and medium-sized enterprises in accordance with the perspective of Islamic finance- case study of Al Salam Bank ALGIERS

كلاش مريم (*)
جامعة محمد الشريف مساعدية– سوق أهراس، (الجزائر)
kallechemeryem@gmail.com

بهلول نور الدين
جامعة محمد الشريف مساعدية– سوق أهراس، (الجزائر)
n.bahloul@univ-soukahras.dz

تاريخ الارسال: 2020/05/16 تاريخ المراجعة:2020/06/10. تاريخ القبول2020/06/23

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء لمحة عامة عن دور التمويل الإسلامي في معالجة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن من خلالها الحصول على الموارد المالية لتمويل دورات الاستغلال والاستثمار، ودعم مشروعيتها وتوسيع انتشارها، وفي الجزائر على وجه الخصوص. فقد أصبح التمويل الإسلامي يحتل أهمية بالغة في مجال تنمية هذه المؤسسات، بما يتيحه من أدوات وصيغ تمويلية تتلاءم مع طبيعتها وخصوصيتها. وسعيا منا لإثراء الدراسة النظرية فقد تطرقنا إلى دراسة حالة مصرف السلام الجزائري باعتباره احد المصارف الإسلامية الناشطة في الاقتصاد الجزائري، وتبيان دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يحفز على التمويل في جميع المجالات والقطاعات من خلال التنويع في مصادر وصيغ التمويل. وبالتالي فان تعظيم الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، يتطلب تبني إستراتيجية طويلة الأجل.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الإسلامي، صيغ التمويل الإسلامي، مصرف السلام الجزائري

تصنيف جال : G20; G23; G28 :

Abstract : This study aims to give an overview of the role of Islamic finance in addressing the problem of financing small and medium enterprises through which access to financial resources to finance the cycles of exploitation and investment, and to support its legitimacy and expand their reach, and in Algeria in particular. Islamic finance has become occupied very important in these development institutions, as provided by the tools and formulas for financing compatible with nature and _khasusitha.usaia us to enrich the theory of the study we dealt with the case of the Algerian Salam Bank study as one of the active Islamic banks in the Algerian economy, and demonstrate its role in financing small and medium enterprises, it stimulates funding in all areas and sectors through diversification of sources and funding formulas. Thus, the optimization of the Islamic finance formulas in the SME sector development and enhance their competitiveness, adopting a strategy requires long-term..

Key words: Small and medium enterprises, Islamic finance, Islamic finance formulas, the Algerian Al Salam Bank
JEL classification : G20; G23; G28;

(*)المؤلف المرسل

المنارة للاستشارات

مقدمة

شهد العالم اليوم اهتماما بالغا بالتنافسية، فقد سعت العديد من الدول جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى حد سواء. هذه التغيرات تمثلت فيها العولمة والشراكة الدولية والإقليمية وزيادة تحرير الأسواق احد أهم مؤشراتها، جعلتها تحمل تغييرا جذريا على مستوى البيئة الاقتصادية.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في الاقتصاديات الحديثة و قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق قيمة مضافة، وتوفير مناصب الشغل كما أنها تشكل المصدر الأساسي للشغل الأساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات، غير أن هذه المؤسسات تعاني العديد من المشاكل والعراقيل أبرزها مشكل التمويل الذي أدى إلى عرقلة تنمية هذا القطاع كما أن البنوك الربوية ترفض تقديم التمويل اللازم لها، هذا دعا الاقتصاديين إلى البحث عن حل من خلال استحداث صيغ وأساليب من طرف البنوك الإسلامية.

وبما أن التمويل الإسلامي يعد الأنسب لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يتيحه من خيارات متعددة ومتنوعة تتميز بالمرونة وسهولة الإجراءات من خلال العقود التمويلية، فقد أصبح يفرض نفسه في أنحاء العالم، وبديلا موازيا للتمويل التقليدي.

ونظرا لاهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كان لمصرف السلام الجزائري نصيب لهذا القطاع في محفظة المصرف من اجل إثبات مدى ملائمة الصيغ التمويل الإسلامي ومدى صلاحيتها للتطبيق.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **"إلى أي مدي يمكن أن يساهم التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟"**

ومن خلال الإشكالية التالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- فيما تتمثل صيغ التمويل الإسلامي ؟
- ما هي إستراتيجية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

بناء على الأسئلة الفرعية يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة ضئيلة في الاقتصاد الجزائري؛

المنارة للاستشارات

- يتيح التمويل الإسلامي عدة صيغ تمويلية تلائم طبيعة واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يتطلب تبني إستراتيجية طويلة الأجل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية التشريع الجزائري؛
- التعرف على التمويل الإسلامي وكيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صيغ التمويلية؛
- التعرف على أهم الأسباب التي تواجه التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إثبات مدى ملائمة الصيغ التمويل الإسلامي ومدى صلاحيتها للتطبيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإشارة إلى مصرف السلام الجزائري

I.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة

تعريف01: التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة (EEC): كل مؤسسة تمارس نشاطًا اقتصاديًا و يقل عدد العاملين بها عن 100 عامل، بينما تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة تعريفًا آخر للمشروعات الصغيرة، حيث تعتبرها كل مؤسسة تمارس نشاطا اقتصاديا و يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل (سليمان و محسن، 2011، صفحة 3)

تعريف02:SME "هي تلك التي تم إنشاؤها من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والتي تستخدم العديد من المعايير لتحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل عدد العمال وحجم الأصول والمبيعات السنوية، أو الإنتاج السنوي، من المهم أن تشمل كلا من الجوانب الكمية والتدابير النوعية".(Elasrag, 2015, p. 422)

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

جاء في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01المؤرخ في 2001/12/12، والذي أكدت عليه الجزائر بتوقيعها على ميثاق Bologne في جوان 2002 وهذا التعريف هو نفس التعريف الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996والذي يرتكز على ثلاث معايير وهي: العمال، رقم الأعمال السنوي، واستقلالية المؤسسة وفي هذا الإطار تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وظيفتها القانونية بانها كل مؤسسة

المنارة للاستشارات

إنتاجية أو خدماتية توظف من 1الى 250عامل حيث رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2مليار دج، وان إجمالي الحصيلة السنوية لا يتجاوز 500مليون دج وتحترم مقاييس الاستقلالية. (جواد و طيوان، 2018، صفحة 161)

الجدول رقم(01): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال(مليون دج)		مجموع الميزانية السنوية(مليون دج)	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	01مليون دج	20مليون دج	مليون دج	ملايين دج
صغيرة	09	49	20مليون دج	200مليون دج	10ملايين دج	100مليون دج
متوسطة	50	250	200مليون دج	02مليار دج	100مليون دج	500مليون دج

المصدر: زيتوني صبرين(2017/2016.ض19)

2.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتضمن الجدول التالي إحصائيات تتضمن تطور هذه المؤسسات.

الجدول رقم(02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2017/2015)

العدد	2015	2016	التطور%	2017	التطور%
العدد	934569	1022621	9.42	1060289	3.68

المصدر: أحلام منصور، ، 2017(،ص08)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2016ارتفعت بنسبة 9.42 % مقارنة بسنة 2015وازدادت بمبلغ 88052مؤسسة، كما تواصل الارتفاع إلى أن بلغ أقصى حد لها في سنة 2017بمعدل 3.68اي بمبلغ 37668. مما يعني أن الدولة تسعى جاهده إلى تنمية اقتصادها وذلك من خلال الدعم والتشجيع لهذه المؤسسات.

3.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تركز في هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (personne morales) التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام. بالإضافة إلى توزيعها حسب النشاط الاقتصادي حيث أن اغلبها يتركز في قطاع الخدمات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2016،2017

المنارة للاستشارات

القطاع	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع		النسبة%	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الفلاحة	6130	6392	84	181	6311	6476	1.10	1.09
الطاقة، المناجم	2767	2843	03	03	2770	2846	0.48	0.48
الأشغال العمومية	174848	177727	23	82	174876	177750	30.34	29.82
الصناعة	89597	92804	84	97	89694	92888	15.56	15.58
الخدمات	302564	316044	70	81	302645	316114	52.52	53.03
المجموع العام	575906	595810	264	390	576296	596074	100.00	100

المصدر: ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين: 2018، ص226.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص، حيث أن اغلب المؤسسات ذات طابع خاص والذي تمثل نسيته 99.93% لسنة 2017، منها ما هي شركات أشخاص، وأخرى شركات أفراد، أو شركات ذات مسؤولية محدودة، وما نسبته 0.99% ذات طابع عمومي، ويرجع بسبب قلة نسبة الشركات العمومية إلى خوصصتها، وفيما يتعلق بنشاط المؤسسة فان اغلبها يتعلق بقطاع الخدمات بنسبة 53.03% 2017، بينما ما نسبة 29.8% تعمل في الأشغال العمومية ، أما البقية فتنشط في قطاعات مختلفة، اهمها الصناعة ما نسبته 15.58%، الزراعة ب1.09% وأخيرا قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 0.48%.

4.أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات لاقتصاديات الدول جميعا، فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة، كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة، وإعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات، والإحلال محل الواردات، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر

المنارة للاستشارات

الصرف، ويحجم ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة.

إن المشروعات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيس لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك والتكامل بين كافة فروع الصناعات، فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة، وفي الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من قطع غيار وأجزاء ومكونات، مما يسهم في إثراء عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار أشار أشرف محمد دوابه إلى أن" :المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تسهم بنحو66% من إجمالي الصادرات الصناعية لألمانيا، ونحو % 47 من صادرات إيطاليا الصناعية، وفي اليابان تمثل هذه المشروعات نحو % 30 من إجمالي الصادرات الصناعية، وتوفر منتجات وسيطة بنحو % 20 من صادرات المؤسسات الكبيرة، ونحو % 43 من المكونات الداخلة في صناعة السيارات وحدها، وتستوعب% 84.4 من إجمالي العمالة الصناعية.وفي الولايات المتحدة الأمريكية توفر المشروعات الصغيرة نحو % 60من حجم الوظائف، كما تمثل% 50 من إجمالي الناتج القومي الأمريكي تمثل في استراليا نحو % 85 من مجموعة الشركات الأسترالية ويعمل .بها % 45 من إجمالي القوى العاملة، وتسهم بنسبة % 33 من إجمالي الناتج القومي.

وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها، وبخاصة وأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المؤسسات الكبيرة. (عصام، 2010، الصفحات 102-122)

II. التمويل الإسلامي

اولا: ماهية التمويل الإسلامي

يقصد بالتمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنه هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل و المؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض. (ناصر و اولاد زاوي، 2016، صفحة 2)

ثانيا: صيغ التمويل الاسلامي

1. المضاربة: تعرف على أنها "عقد بين المتشاركين في الربح، شريك يقدم مالا وشريك يقدم عملا" (لعميش، 2012، صفحة 39)

المنارة للاستشارات

2. المشاركة: المشاركة هي اشتراك بين طرفين أو أكثر لتمويل عملية، صفقة أو مشروع معين؛ إما مشاركة في رأس المال، أو في رأس المال والعمل، وتوزع الأرباح و الخسائر بينهم حسب الاتفاق. (لمسلف، 2006، صفحة 34)

ثاليا: عقود التمويل متوسط الأجل

1.التمويل بالإجارة: تعرف بانها "عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة ،أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم." (لعميش، 2012، صفحة 49)

2.التمويل بالبيع بالأجل: البيع الذي يكون دفع الثمن فيه مؤجلا، أي أضيف دفع الثمن إلى اجل ، أي إلى مدة مستقبلية، فهو وصف للبيع صورة لكنه للثمن معنى، البيع الحال أو البيع نقدا. (لعميش، 2012، صفحة 50)

3.التمويل بالاستصناع: يعرف الاستصناع بأنه "عقد مع صانع على عمل شئ معين في الذمة وهو من عقود البيوع". (البلتاجي، 2015)

والاستصناع من البيوع المشروعة ويشترط لصحته أن يكون المصنوع معلوم الجنس والنوع والمقدار ومحدد المواصفات وكذلك أن يكون المصنوع من صنف المصنوعات وان تكون المواد المستخدمة في صنعه من عند الصانع. (الرزاق، 2012، الصفحات 106-107).

رابعا: عقود التمويل قصير الأجل:

1.التمويل بالمرابحة: المرابحة هي بيع الأمانة، وتنقسم إلى قسمين بيع المساومة، وهذا يخضع للتفاوض بين الطرفين، أما بيع الأمانة فيتطلب معرفة الثمن الأصلي للسلعة. (علي و عبد الله، 2014، صفحة 129)

عرف قانون البنوك التشاركية المرابحة في المادة (58)، الفقرة(ا) بانها" كل عقد بيع بموجبه بنك تشاركي، منقولا أو عقارا محددا وفي ملكيته بتكلفة اقتنائه، مضاف اليه هامش ربح متفق عليهما مسبقا". (وصفي و رشيدة، 2018، صفحة 457)

2.التمويل بالسلم: وهو شراء اجل بعاجل، كما يعرف بأنه" عقد على موصوف الذمة مؤجل بيد مقبوض في مجلس العقد." (الحسني، 2010، صفحة 1)

3. التمويل بالقرض الحسن: وهو عقد بين طرفين احدهما المقرض والأخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على إن يقوم الأخير برده مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. (لعميش، 2012، صفحة 57)

4.صيغة التمويل عن طريق المزارعة: وهي عبارة عن "المشاركة بين طرفين احدهما يقوم بتوفير الأرض والأخر والناتج مناصفة بين أصحاب الأرض ومن زرعها، وذلك فهي نوع من

المنارة للاستشارات

أنواع المشاركة الإسلامية. (الاسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي، 2010، صفحة 13)

III. إستراتيجية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا: المعايير العامة لقبول مشروع صغير للتمويل الإسلامي:

وجوب وجود مجموعة من المعايير في ضوئها يتم قبول تمويل مشروع صغير بأحد الصيغ الإسلامية وتغطى هده المعايير جانبين، الأول: الالتزام بالضوابط الشرعية، والثاني: الجوانب الائتمانية ممثلة في الربحية وتوفر المقدرة على سداد مديونية البنك.

- معيار المشروعية: بمعنى أن يكون نشاط المشروع الصغير يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- معيار الربحية: بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحا حتى يمكّن العميل من سداد الالتزامات التي عليه؛
- معيار المخاطر: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درأها أو التحقق من حدتها بأي اسلوب التامين المشروعة؛
- معيار الضمان ضد التقصير والإهمال: بمعنى أن يقوم العميل ببعض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال؛
- معيار حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع: يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة؛
- معيار الكفاءة الفنية: بمدلول أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية عن العميل؛
- معيار الخطة الاستثمارية: أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الاستراتيجية في الاستثمار ولا سيما من منظور التنمية الاقتصادية؛
- المعيار القانوني: أن يكون للعميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد. (الاسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي، 2010)

ثانيا: الأسباب الجوهرية لمحدودية تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المنارة للاستشارات

1.تخوف البنوك الإسلامية من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: غالبا ما تتخوف البنوك من منح قروض، خصوصا للمؤسسات ذات البنية التحتية المالية الهشة، نظرا لما أن ينجم عن ذلك من مخاطر التقصير في الأداء، وهذه الرؤية مبنية على أسباب، منها:

- ضعف بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كما هو معلوم في عالم المال والاقتصاد، أن هناك مصدران للتمويل هما: التمويل الدائم المكون من الرأسمال والديون الممنوحة من طرف الممولين أو من مصدر بنكي، غير أن بتحليلنا لتركيبة البنية المالية لهذه المؤسسات، يلاحظ ضعف نسبة هذه الأموال، مقابل ارتفاع المديونية قصيرة الأجل، وهو ارتفاع تتحكم فيه مجموعة من الأسباب الظاهرة ومن بينها:

- غلبة الودائع لأجل داخل موارد البنوك التي تدفعها إلى الحرص على القيام بمعاملات قصيرة الأجل؛

- أهمية حاجيات راس المال العامل والتمويل الدوري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ونظرا لتواجد فارق بين فترة إنفاق المؤسسة وتوافر الموارد لتغطية هذه النفقات، تلجا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل عدم قدرة موارد الاستغلال على سد هذه الحاجيات، إلى القروض البنكية قصيرة الأجل، والذي يشكل كل من الخصم والحساب المكشوف ضمنها أهم موارد التمويل المستعملة.

- ارتفاع درجة مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بنكية: غالبا ما تتذرع البنوك بالمخاطر المتعلقة بتمويل هذه المؤسسات، لكي تبرز ضعف تمويلاتها لفائدة هذه الشريحة من المؤسسات، فضعف التدبير المالي لهذه الشريحة من المؤسسات، بالإضافة إلى عدم توفر معظمها على الضمانات اللازمة، يبرران حذر وتحفظ البنوك من هذا التمويل ؛

- تشدد البنوك في طلب الضمانات البنكية: تلجا البنوك الإسلامية إلى طلب الضمانات، باعتبارها احد معايير تخصيص وتقييد توزيع مواردها بين زبائنها، لكن نجد أن ذلك يتم على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المطالبة دائما برهن مجموع أموالها من اجل البرهنة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلا. وتبقى الضمانات المبالغ في طلبها من طرف البنوك، احد أهم الانتقادات الموجهة لهذه الأخيرة. (الخير و عبد العزيز، 2018، صفحة 115)

ثالثا: التعديلات الإستراتيجية لاستهداف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: وتتجلى فيما يلي: (سليمان و محسن، 2011، الصفحات 13-14)

المنارة للاستشارات

- أن تكون هذه المؤسسات أحد المكونات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وبالتالي الاهتمام بها من طرف البنوك الإسلامية؛
- أن يكون تمويل هذه المؤسسات أحد الأهداف الرئيسية في مجال استخدام وتوظيف أموال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وأحد مكونات سياستها التمويلية؛
- أن يكون لهذه المؤسسات مناطق توطين واضحة ومدروسة باستخدام الأساليب العلمية والفنية من خلال دراسات الجدوى، مما يساعد على ربطها بالمزايا المادية والمكانية الاقتصادية؛
- الارتباط التام بين الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات وتحقيق أهداف أنشطتها المختلفة؛

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية: تتمثل في:

1. إنشاء النماذج المصرفية الإسلامية الجديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: يجب على البنوك الإسلامية استخدام نماذج مصرفية جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لاستهداف هذه الشركات، ويمكن للمصارف الإسلامية أن تنشئ فروعاً خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجموعات رئيسية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2. التركيز الخدمات على الاستشارية: لا تملك غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم معرفة كافية بالتمويل والإدارة، والمهارات التجارية (مثل النمذجة المالية، والتخطيط التنبؤ في المستقبل) والمعلومات المتعلقة بالقواعد الحكومية واللوائح التي تؤثر على أدائها. ويحول هذا النقص في المعرفة دون تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتصبح مشاريع أكبر وأكثر استدامة. وينبغي للمصارف الإسلامية أن تقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خدمات استشارية للمساعدة وتيسير النمو. (Elasrag, 2015, p. 451)

3.تنظيم أفضل لتدريب المهنيين في الشركات الصغيرة والمتوسطة: يتعين على المؤسسات المالية أن تدمج إجراءات التدريب الأفضل في أطرها التنظيمية. ومن شأن الاستثمار في تدريب الموظفين أن يسمح للمصارف الإسلامية بخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو أكثر فعالية وأن يساعد على زيادة تفاعلها في السوق.

4.ادارة المخاطر: تحتاج المؤسسات المالية إلى دمج تقنيات تقييم الائتمان المناسبة (مثل تسجيل الائتمان، والتدفق النقدي والإقراض القائم على البرامج) وبناء أطر أقوى لأنظمة الإنذار المبكر لاستهداف وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل أفضل، والمنتجات السعرية بشكل أكثر فعالية، والحد من التعرض للمخاطر.

المنارة للاستشارات

IV: دراسة جالة مصرف السلام

اولا : تعريف بنك السلام:

تأسس مصرف السلام _ الجزائر في جوان2006 وانطلق في نشاطه في اكتوبر2008، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، يعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن احد مقرراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي، كون جل رأسمال السلام الجزائر الإماراتي وقد اختار مؤسسة المصرف لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي لعمل المصرف، وهو مذ ذلك يجتهد في أن يمثل الصيرفة الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقيق ما استطاع بهذه الصفة أن مصرف السلام اليوم بعد سنتين من النشاط بدا في ترسيخ قواعده، وتحقيق أولى أهدافه، والعمل على توسعه وانتشاره، إذ ننتظر العام المقبل، أن يرتفع عدد وكالاته على المستوى الوطني، حيث تتوزع على مدن البلاد، كما يرتقب له التوسع في العمل بمنتجاته، (الحسني، 2010، صفحة 1)

ثانيا: الدراسة الإحصائية للتمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام الجزائري

1.حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المحلية

الجدول رقم (04): تطور الودائع والتمويلات في مصرف السلام الجزائري

السنوات	2016	2017	2018
الودائع	34512	64261	85431
التمويلات	29377	45454	75340

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي، مصرف السلام الجزائري، لسنة 2016-2018.

الودائع : بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار وحسابات لأجل85431مليون دج مسجلة زيادة قدرها 21170 مليون دج أي بنسبة 32.94%مقارنة بالسنة المالية لسنة 2017و 86.19%مقارنة بالسنة المالية 2016.

التمويلات: ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 29886 مليون دج أي بنسبة 65.74% مقارنة بالسنة المالية 2017 وبنسبة 54.72% لسنة 2016.

2.محفظة التمويلات حسب الوكالة:

تمثل محفظة التمويلات لفروع مصرف السلام وفي إطار المشروع التوسعي للمصرف رغبة منه في استقطاب اكبر عدد ممكن من الزبائن وتلبية احتياجاتهم على أحسن وجه، تم افتتاح

المنارة للاستشارات

الفروع التالية خلال سنة 2018، ثلاث فروع جنوب الجزائر(ورقلة، أدرار، وبسكرة)، فرعين بالعاصمة(حسيبة، سيدي يحي)، فرع شرق الجزائر(باتنة).

جدول رقم (05): يمثل محفظة التمويلات حسب الوكالة

الوكالة	العدد	المبلغ بمليون دج	النسبة
دالي إبراهيم 1601	161	23605	%33
باب الزوار1602	73	11929	%16
القبة 1603	52	7860	%11
بليدة901	34	5930	%8
سطيف 1901	50	9995	%14
وهران 3101	40	7611	%10
قسنطينة 2501	21	5582	%8
ورقلة 3001	4	47	%0
الإجمالي	440	72559	%100

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري، لسنة 2018.

3.محفظة التمويلات حسب رقم أعمال المؤسسة

تمثل المؤسسات الصغيرة نسبة 41% من محفظة التمويلات، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة23%.وبالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة تمثل بنسبة 7% وهي تمثل اقل نسبة ويعود سبب ذلك إلى تخوف المصرف السلام من منح التمويلات نظرا لما ينجم عنه من مخاطر التقصير في الأداء، بالإضافة إلى ضعف بنية المشروعات الصغيرة، ارتفاع درجة المخاطر تمويل المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم(06): محفظة التمويلات حسب رقم أعمال المؤسسة

نوع المؤسسة	المؤسسات حديثة النشأة	المؤسسات الصغيرة جدا	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة
النسبة	%7	%12	%41	%23	%7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري، لسنة2018.

4. التمويلات الممنوحة

وصل حجم التمويلات الممنوحة إلى 103مليار دج ما يعكس معدل نمو مقدر ب49% مقارنة بسنة 2017؛ ويعود ذلك بالأساس إلى توسيع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات وافتتاح فروع جديدة.

حيث يقوم مصرف السلام بتمويل المؤسسات، بما فيها الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بتمويلها 10صيغ، حسب حاجة المؤسسة للتمويل، وقد كان التمويل بصيغة المرابحة هو السائد مقارنة بالتمويلات الممنوحة.

جدول رقم (07)تفصيل التمويلات لسنة 2018

صيغ التمويل	النسبة
مرابحات محلية	%15

المنارة للاستشارات

مرابحات خارجية	%36
الاستصناع	%3
السلم	%0
إيجار منتهية بالتمليك	%3
مضاربة	%2
البيع بالتقسيط	%16
البيع لأجل داخلي	%4
البيع لأجل خارجي	%16
مشاركة	%6
قرض حسن	%2

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري، لسنة 2018.

5. التمويل بالإجارة:

سجل التمويل بالإجارة خلال السنة 2018تطورا معتبرا حيث عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاعتماد الايجاري نسبة نمو تقدر ب 30% اذ بلغت 110 مليون دولار(ما يعادل 13 مليار دج) مقابل 84مليون دولار (ما يعادل 6.8مليار دج).

ويمكن تصنيف العتاد موضوع التمويل بصيغة الايجارة المنتهية بالتمليك حسب مجال استغلالها كالأتي:

الجدول رقم(08): التمويل الايجاري

التمويل الايجاري	النسبة
المركبات السياحية والنفعية	%27
معدات الأشغال العمومية	%11
الشحنات والمقطورات	%8
العتاد الطبي	%1
العتاد الصناعي	%37
العقار	%11
غيرها	%5

المصدر: إعداد من طرف الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2018 .

الخلاصة

وعليه يمكن القول أن مؤسسات التمويل الإسلامي على عكس المؤسسات التقليدية، تتم بإدارة الاستثمار بدل الإقراض، وتركز على الجدوى الاقتصادية بدل الضمانات المقدمة، وتعمل على تحفيز الادخار والاستثمار بدل اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة،

المنارة للاستشارات

وبالتالي فان نجاح البنوك الإسلامية في أداء الدور المنوط بها تتحقق الكفاءة القصوى يتحقق النجاح والأرباح المرتفعة.

ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع المعاصر، فان لتعظيم الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرته التنافسية يتطلب تبني إستراتيجية طويلة الأجل.

النتائج:

توصلنا إلى مجموعة من النتائج، ومن اهمها ما يلي:

- يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة ذو أهمية بالغة في تحقيق عملية التنمية بمختلف مجالات في المجتمع؛
- بالرغم من الاعتماد الذي أولته السلطات العمومية بالجزائر لها، ما يزال أصحاب هذه المؤسسات يواجهون صعوبات في عدة مجالات مرتبطة بأعمالهم التنظيم والتمويل؛
- إن التنويع في أشكال التمويل الإسلامي يجعله أكثر ملائمة لتنويع مجالات وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- يساهم التمويل الإسلامي في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج خدمات وسلع؛
- يمثل مصرف السلام الجزائري عنصر مهم في زيادة القوة الاقتصادية والمالية فهو جزء لا يتجزءا من هذا القطاع، كما انه أضاف هذا إلى السوق أدوات تمويل التي تمثل دورا هاما في الاقتصاد الوطني؛
- تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا خلاف لأساليب التمويل التقليدية.

التوصيات: من خلال استعراضنا لمصادر التمويل الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن اجل تطوير تلك المصادر في تحقيق الدور المرجو منها في المساهمة في عملية التنمية فإننا نوصي بالاتي:

- ضرورة إقامة سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر؛
- عقد دورات وندوات علمية لتوعية وإعادة تأهيل وتدريب العاملين ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار مسعى تطوير نظام التمويل الإسلامي في الجزائر؛

المنارة للاستشارات

- إنشاء معاهد متخصصة من اجل تطوير الموارد البشرية المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي؛
- ندعو المصارف الإسلامية بشكل جاد على دراسة صيغ تمويلية جديدة أكثر فاعلية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن مع خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز النظام الرقابي للصناعة المالية الإسلامية بالاعتماد على قانون الخدمات المالية الإسلامية؛

الاحالات والمراجع المعتمدة

Elasrag, H. (2015). Islamic finance for SMES Journal of Economic and Social Thought JEST;3(3). In H. Elasrag.

- الاسرج ,ح .ع .*(2010, 3)* .صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي .دراسات اسلامية، العدد. *8*

- امال لعميش. (2012). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية- دراسة - نقدية لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية-. مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة . سطيف، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

- بوزيد عصام. (2010). التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة الجزائري-. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، فرع علوم التسييير، تخصص مالية مؤسسة . جامعة ورقلة، الجزائر.

- بوعزيز ناصر، و عبد الرحمن اولاد زاوي. (15-17 4, 2016). صناعة التمويل الاسلامي وسبل تطويرها. ملتقى دولي حول الاقتصاد الاجتماعي والمالية الاسلامية والتنمية .

- حسين عبد المطلب الاسرج. (2010). صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي. دراسات اسلامية، العدد8 .

- رشيدة الخير، و صفي عبد العزيز. (جوان, 2018). اشكالية تمويل المقاولات الصغربوالمتوسطة بالمغرب بين واقع التمويل المصرفي التشاركي. مجلة اقتصاديات المال والاعمال*JFBE*، العدد السادس .

- سلام عبد الرزاق. (2012). اسهامات المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد3 . مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية،*ISSN*2335-1268.

- عبد الله علي، و الطوقي عبد الله. (12, 2014). اساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الاسلامية اليمنية. مجلة جامعة الناصر، العدد الرابع .

- عبد الله وصفي، و الخير رشيدة. (2018). اشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطةبالمغربين واقع التمويل البنكي التشاركي. مجلة الكلية الجامعة الاسلامية، العدد49 .

المنارة للاستشارات

- عبلة لمسلف. (2006). الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية -دراسة مقارنة-. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصاددية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . قسنطينة، جامعة منتوري ، الجزائر.

- محمد البلتاجي. (2015). صيع التمويل الاسلامي. تاريخ الاسترداد 9 5, 2020، من المصارف الاسلامية: *www.beltagi.com/ar*

- محمد هسام القاسمي الحسني. (09 12, 2010). عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الاسلامي. يوم درتسي حول التمويل الاسلامي: واقع وتحديات .

- مسعود بن جواد، و حمزة طيوان. (6, 2018). المقاولاتية المستدامة بين الاشكالية البقاء وحتمية الابتكار خيارات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر . مجلة اقتصاديات المال والاعمال*JFBE*، العدد السادس .

- ناصر سليمان، و عواطف محسن. (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية. تاريخ الاسترداد 13 05, 2020، من *https://iefpedia.com*

المنارة للاستشارات